د. جوزف طربيه (رئيس جمعية المصارف في لبنان وبنك الاعتماد اللبناني):

المصارف اللبنانية اتخذت كل التدابير الاحترازية والحيطة اللازمة من تكوين المؤونات وإجراء اختبارات الضغط وتحسين جودة الأصول والتزامها تطبيق المعايير الدولية

رأى رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ضرورة ان يشكل الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية حجر الزاوية الأساسي لتطوير القطاع المصرفي والمالي، واعتبر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المجالات التي يمكن للمصارف الانخراط فيها والاستفادة منها، وتطرق الى تحديات المصارف والمؤسسات المالية وفي مقدمها ضعف نمو الإقتصاد اللبناني والارتفاع الكبير للدين العام والتقلبات السياسية والأمنية في المنطقة، مطمئناً الى اتخاذ المصارف اللبنانية كل التدابير الاحترازية والحيطة اللازمة من تكوين المؤونات وإجراء اختبارات الضغط وتحسين جودة الأصول والتزامها تطبيق المعايير الدولية، منوهاً بثبات علاقات القطاع مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها، متناولاً إجراءات حماية أمن المعلومات المعتمدة في بنك الإعتماد اللبناني، مذكراً بأنه الأول في لبنان الذي يحقق الامتثال بالـ PCIDSS منذ العام ٢٠١٥، معدداً منتجاته وخدماته، مسلطاً الضوء على نتائج المجموعة.

قانون الشراكة

■ تمارس المصارف والمؤسسات المالية أعمالها في ظل ظروف صعبة، أين ترون فرص ومجالات العمل في الوقت الراهن؟

– في ظل الظروف والبيئة التشغيلية الصعبة التي تمارس فيها المصارف والمؤسسات المالية أعمالها، يجب على هذه الأخيرة التطلّع الى المجالات الواعدة والأسرع نمواً من أجل تركيز مشاريعها ونشاطاتها المستقبلية فيها. في هذا الإطار، يجب ان يشكّل الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية حجر الزاوية الأساسي لتطوير القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات القليلة المقبلة. بالتفاصيل، يجب على المصارف اللبنانية الإستمرار في اعتماد آليات مبتكرة تهدف الى تسهيل حياة عملائها وبتقديم خدمات جديدة تواكب التطورات في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية عالمياً.

من جهة أخرى، من المجالات والفرص التي يمكن للمصارف الإنخراط فيها والإستفادة منها هي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فبعد إقرار القانون الخاص بهذه الشراكة في المجلس النيابي مؤخراً، يمكن للمصارف ان يكون لها دور كبير وحصة واسعة في المشاريع التي تتخذ هذا الطابع. بالإضافة، يعتبر أيضاً قطاع النفط والغاز مجالاً واعداً للإستثمار والنشاط المصرفي خصوصاً مع تسارع وتيرة إقرار المشاريع وإطلاق التلزيمات الخاصة به. كما وسيكون للقطاع المصرفي دور أساسي وفعّال في خطة تُعنى بمشاريع البنى التحتية في لبنان، تقدّر قيمتها بـ ٢٠ مليار دولار أميركي ومن المتوقع ان يعلن رسمياً عنها خلال العام المقبل وهي ستكون على مرحلتين، الأولى تشمل إنفاق حوالى ٤ مليارات دولار على ٤٠ مشروعاً قيد التنفيذ، فيما تقوم المرحلة الثانية على استثمار ١٦ مليار دولار أميركي في ٢٤٠ مشروعاً جديداً. وسيكون للمصارف دور ودعم كبير ومساهمة واسعة في نجاح هذه الخطة، التي لا شك أنها تعد فرصة ثمينة للمصارف للإستثمار والنشاط في المدى المنظور. إلا أنه من الضروري تأمين حدّ أدنى من الإستقرار السياسي ومن الثقة من أجل خلق مناخ ملائم للسير في المشاريع المذكورة آنفاً.

تدابير احترازية

■ ما هي اكثر التحديات التي تواجهونها في الوقت الحالي؟ وما هي خططكم لتخفيف وطأتها؟

– تواجه المصارف والمؤسسات المالية تحديات تتمثل بالآتي. أولاً، ضعف نمو الإقتصاد اللبناني والإرتفاع الكبير للدين العام. فمن جهة، إن الوضع الإقتصادي الذي يتأثر الى حدّ بعيد بالتقلّبات السياسية والأمنية في المنطقة يؤثر بشكل مباشر وملحوظ على تدفّق الرساميل في لبنان. من جهة أخرى ان وجود ارتباط وثيق بين الوضع الإقتصادي ومديونية الدولة، بحيث ان ضعف النمو الإقتصادي يؤدي الى تفاقم العجز في ميزانية الدولة، يؤدي بدوره الى تصاعد الدين العام، وزيادة المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي كونه لا يزال المموّل الرئيسي للإقتصاد ولحاجات الدولة.

وتجدر الإشارة الى ان المصارف اللبنانية تعمل دوماً على إتخاذ كل التدابير الإحترازية وتدابير الحيطة اللازمة من تكوين مؤونات وإجراء إختبارات ضغط (STRESS TESTS) وتحسين جودة الأصول والتزامها تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) بدءاً من العام ٢٠١٨ وغيرها من الأمور لحماية عملياتها عند الحاجة ولدرء المخاطر الإئتمانية.

ثبات العلاقات مع المصارف المراسلة

■ تراجعت مؤخراً العلاقات المصرفية بين المصارف العربية وتلك المراسلة، وقد كشف مدير عام صندوق النقد العربي د. عبد الرحمن الحميدي ان ٣٩٪ من المصارف العربية تأثرت من جراء ذلك، على الرغم من قيام السلطات المالية الإشرافية بتطبيق المعايير الدولية لمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال. كيف ينعكس هذا الأمر على المصارف العربية؟ وما المطلوب (حلول) لإعادة العلاقات الى طبيعتها والمحافظة عليها؟

– إن تراجع العلاقات المصرفية مع المصارف المراسلة ليس محصوراً بالمصارف العربية، بل هو اتجاه تبرّره غالباً المصارف المراسلة بانخفاض حجم الأعمال بينها وبين بعض المصارف، إضافة الى ارتفاع كلفة التدقيق والرقابة للتثبّت من حُسن تطبيق قواعد الإمتثال، مع الإشارة الى ان قوة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها.

أنظمة آمنة

■ **مع تنامي اعتماد التكنولوجيا الرقمية في المعاملات المصرفية، ارتفعت مخاطر الإعتداءات الإلكترونية. كيف يمكن الحدّ من هذه المخاطر؟ وبماذا يقوم مصرفكم في هذا المجال؟**

– في ظل التطوّر السريع للتكنولوجيا، وترقباً لأية مخاطر مرتبطة بها، يتّبع مصرفنا إجراءات حماية أمن المعلومات من المخاطر المحتملة عبر تطبيق المعايير الدولية ISO27002 و ISO27001 & PCI-DSS، والتي تتلخّص كالآتي: سياسة أمن المعلومات، وإجراءات أمن المعلومات، ومعايير أمان للأجهزة الموجودة لدى المصرف، وتقييم أمني منتظم، وجمع ورصد السجّلات من الأنظمة، وغيرها. بالتوازي، يلتزم مصرفنا بشتى المعايير الدولية، كما ويحدّث باستمرار جميع الإجراءات الأمنية لتكنولوجيا المعلومات التي يعتمدها، ومن ضمنها محرّك مكافحة الفيروسات ونمط الفيروس المثبتة على جميع أجهزة النظام، وأحدث SERVICE PATCHES والتحديثات الأمنية المثبتة على جميع أجهزة النظام، وإنشاء الشبكة المحلية الظاهرية المناسبة مع قوائم الوصول المناسبة، للذكر لا الحصر، إضافة الى ذلك، يطبّق بنك الإعتماد اللبناني معايير TLS.1.2 ENCRYPTION بدلاً من نظام الـ SSL في الأنظمة والتطبيقات عبر الـ WEB، علماً ان نظام الـ TLS 1.2 هو الأحدث والأكثر أماناً بين الأنظمة. ويستخدم المصرف نظام IPS/IDS، والذي يشمل DEDICATED IPS، IPS INCLUDED WITHIN THE FIREWALLS، وHOST BASED IPS/IDS. يجدر الذكر ان بنك الإعتماد اللبناني لا يزال أول مصرف في لبنان يحقق الإمتثال بالـ PCI DSS منذ العام ٢٠١٥، كما وأنه يطبّق منهجية الدفاع في العمق وفقاً للمعايير الدولية مثل ISO وPCI.

ويقدم بنك الإعتماد اللبناني كونه مصرفاً شاملاً سلّة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية منها بطاقات الدفع الفوري والبطاقات الإئتمانية على أنواعها، والقروض والتسليفات للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وخدمات التمويل التجاري، وخدمات صيرفة الإستثمار والإستشارات المالية، وخدمات الوساطة المالية والخزينة وأسواق المال، والصيرفة الإلكترونية، والصيرفة الإسلامية، وخدمات التأمين، للذكر لا الحصر.

أما على صعيد الأداء المالي لمجموعة الإعتماد اللبناني، فقد ارتفعت أرباحها الصافية بنسبة ٩,٧١٪ على صعيد سنوي الى ٥٧,٧٢ مليون دولار أميركي مع نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. كذلك نمت ميزانية المجموعة بنسبة ٤,٩٢٪ منذ بداية العام الى ١١,١٨ مليار دولار أميركي في نهاية شهر أيلول ٢٠١٧، كما وزادت ودائع الزبائن لديها بنسبة ٢,٤٥٪ الى ٩,١٣ مليارات دولار أميركي توازياً مع ارتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة ٥,٩٣٪ الى ٣,٤٠ مليارات دولار أميركي ونحن على ثقة بقدرة المجموعة على المحافظة على أدائها الجيد خلال الفترة المتبقية من هذا العام حيث نتوقع ان تزيد الأرباح الصافية بحوالى ١٠٪ في العام ٢٠١٧، وان تنمو محفظة التسليفات بحدود الـ ٧,٥٪ كما وان تسجّل ودائع الزبائن ارتفاعاً بنحو ٤٪. ■